

# البيانات المفتوحة في إطار قانوني شامل

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

خالد السلامي

مدير عام وحدة الادارة الالكترونية، تونس  
خبير الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة

ورشة عمل حول الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة  
رام الله - فلسطين  
29-30 جانفي 2020

(مداخلة عن بعد)



الأمم المتحدة

الاستسكها

ESCWA

## الإطار التشريعي للبيانات المفتوحة

- ضرورة وضع قانون يضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة
- البيانات المفتوحة تدخل ضمن النشر التلقائي للمعلومة
- الهياكل المعنية بالنفاذ للمعلومة هي أيضا معنية بنشر البيانات المفتوحة
- الاستثناءات في النفاذ تنطبق على البيانات المفتوحة
- يمكن استعمال آليات طلب النفاذ لطلب البيانات المفتوحة
- إدراج الحق في إعادة استعمال البيانات ضمن قانون النفاذ للمعلومة

## الإطار القانوني للبيانات المفتوحة

يتضمن الإطار القانوني للبيانات المفتوحة الجوانب التالية :

- الحق في الوصول الى المعلومة
- الحق في إعادة استعمال البيانات المفتوحة
- رخصة إعادة الاستعمال
- إطار ترتيبي يخص البيانات المفتوحة
- قوانين حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة
- تصنيف البيانات
- قوانين تنظم نشر البيانات

## قوانين الحق في الوصول إلى المعلومة

- قوانين الحق في الوصول إلى المعلومة هي أساس بناء نظام حكومة مفتوحة وشفافة.
- اقبال الدول على اعتماد قانون يعطي الحق في الوصول إلى المعلومة حيث ارتقى عددها إلى 124 دولة سنة 2019 بينما كانت 13 دولة سنة 1990.
- تشترط شراكة الحكومة المفتوحة على الدول الراغبة في دخول الشراكة أن تقوم باعتماد قانون يعطي الحق في الوصول إلى المعلومة، في صورة عدم توفره.

## قوانين الحق في الوصول إلى المعلومة والبيانات المفتوحة

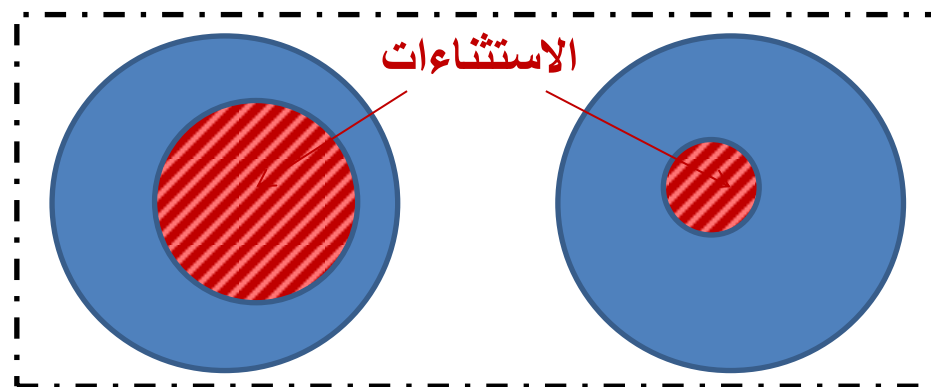
- ضرورة وضع قانون يضمن الحق في النّفاذ إلى المعلومة
- البيانات المفتوحة تدخل ضمن النشر التلقائي للمعلومة
- الهياكل المعنية بالنفاذ للمعلومة هي أيضا معنية بنشر البيانات المفتوحة
- الاستثناءات في النفاذ تنطبق على البيانات المفتوحة
- يمكن استعمال آليات طلب النّفاذ لطلب البيانات المفتوحة
- إدراج الحق في إعادة استعمال البيانات ضمن قانون النّفاذ للمعلومة

الهيكل الخاضعة لأحكام القانون

نطاق  
تطبيق  
القانون

الوثائق والبيانات العمومية المعنية

النشر  
التلقائي  
أو تقديم  
مطلب  
نفاذ



المعلومات  
المتاحة  
للنفاذ

الوثائق والبيانات العمومية المتاحة للنفاذ

ضمانات  
الوصول إلى  
المعلومة

البيانات التي يمكن الوصول إليها

## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

- قامت منظمة "المادة 19" ARTICLE 19 (وهي منظمة بريطانية تنشط في مجال حقوق الإنسان) منذ عام 1999 بوضع مجموعة من تسعة مبادئ تتعلق بحق الوصول الى المعلومات الحكومية وترى المنظمة انها يجب أن تؤخذ في الحسبان في التشريعات الوطنية للوصول الى اقصى حد من الانفتاح.
- اعتمد مقرر الأمم المتحدة الخاص لحرية الرأي والتعبير هذه المبادئ في تقرير رفعه في عام 2000 الى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

# مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

---

## 1. الإفصاح عن المعلومات الى الحد الأقصى :

- تخضع جميع المعلومات التي تحتفظ بها الإدارات العامة الى واجب الإفصاح مع استثناءات محدودة جدا،
- ينطبق الحق في الوصول الى المعلومات على كل من يوجد على أراضي الدولة،
- لا يفرض على من يطلب الحصول على معلومات ان يبزر اهتمامه بهذه المعلومات.



## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

---

### 2. واجب النشر :

- تقوم الإدارات العامة بالاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات وتتعامل مع هذه الطلبات بسرعة وحيادة،
- تقوم الإدارات العامة بنشر المعلومات والوثائق ذات الأهمية للجمهور.

## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

---

### 3. الترويج للحكومة المفتوحة :

- على الحكومة ان تثقف المواطنين بحقوقهم في الوصول على المعلومات وتروّج لثقافة الانفتاح،
- على الحكومة ان توفرّ جميع الموارد اللازمة لتطبيق حق الحصول على المعلومات،
- على الحكومة ان تدرب الموظفين الحكوميين على ممارسة الانفتاح والتخلي عن ثقافة السرية.

## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

### 4. تضيق نطاق الاستثناءات :

- يجب أن تبقى الاستثناءات المتعلقة بالمعلومات التي لا يمكن الكشف عنها في أضيق نطاق ممكن،
- يجب أن تكون الاستثناءات مبررة وأن ينص على نطاقها في القانون (مثلا : خرق الخصوصية، تهديد الأمن الوطني أو المصلحة العامة، المصالح التجارية)،
- على الإدارات الحكومية أن تبين أن هنالك ضرر ملحوظ عند رفضها نشر المعلومات،
- يجب ان ينص القانون على وجوب نشر المعلومات في حال كانت الفائدة المتوخاة من النشر تفوق الضرر المتوقع حصوله.

## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

### 5. إجراءات الوصول الى المعلومات :

- يجب ان ينص القانون على تدابير خاصة لمساعدة الفئات الخاصة من طالبي المعلومات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأمنيين،
- يجب ان ينص القانون على مهل زمنية واضحة لمعالجة طلبات الحصول على المعلومات،
- يجب ان ينص القانون على مستويات للقرار بشأن الاستجابة لطلب الحصول على المعلومات : مستوى الإدارة الحكومة المعنية، ومستوى الاعتراض أمام جهة إدارية مستقلة (للإشراف والرقابة)، ومستوى الطعن أمام القضاء.

## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

---

### 6. التكاليف :

- يجب ألا تكون تكلفة الوصول الى المعلومات المتوفرة لدى الإدارات العامة مرتفعة بحيث تحدّ من قدرة المواطنين على طلب المعلومات،
- يجب أن تكون الأجرور أو الرسوم المفروضة على الوصول الى المعلومات مبنية على الكلفة مع امكان وجود اجر قاعدي مقطوع.

## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

---

### 7. الاجتماعات المفتوحة :

- يجب ان ينص القانون على مبدأ أن تكون الاجتماعات التي تعقدها هيئات اتخاذ القرار (مثلا : المجالس) مفتوحة للعموم كي يتمكن المواطنون من ممارسة حقهم في الاشتراط في صنع القرار الحكومي،
- يجب أن ينص القرار على الإجراءات التي تكون بموجبها مثل هذه الاجتماعات مغلقة وان تكون هذه الإجراءات معلنة.

## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

---

### 8. تنازع القوانين :

- يجب تفسير أي قانون آخر نافذ على نحو ينسجم مع احكام قانون الحق بالوصول الى المعلومات،
- يجب الا يسمح أي قانون آخر منافس بزيادة نطاق الاستثناءات التي تحد من الإفصاح عن المعلومات.

## مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

---

### 9. الحماية :

- يجب أن ينص القانون على حماية الموظفين الحكوميين من أي تبعات تترتب على نشرهم معلومات مسموح بنشرها،
- يجب أن ينص القانون على حماية الأفراد الذين يبلغون بحسن نية عن أي مخالفات لأحكام حق الوصول الى المعلومات.



## محتوى قوانين النفاذ إلى المعلومة

- قام المركز الكندي للقانون والديمقراطية وجمعية Access Info الأوروبي بوضع منهجية لتقييم قوانين حق الوصول الى المعلومة تعتمد على تسعة معايير وتحتوي على 61 مؤشرا.
- وتُعتَمَد هذه المؤشرات كمقاييس لمدى نجاعة قوانين الوصول الى المعلومة، كما تُعتَمَد كمرجع لبلورة قوانين جديدة أو تطوير قوانين موجودة.
- كما أصدرنا تقييما لكافة القوانين الموجودة في العالم « RTI Rating » بالاعتماد على هذه المؤشرات، وترتبا دوليا لهذه القوانين بالاعتماد على هذا التقييم.

# معايير تقييم قوانين النفاذ إلى المعلومة

---

معايير تقييم قوانين النفاذ إلى المعلومة حسب « RTI Rating »:

1. الحق في الوصول إلى المعلومة
2. نطاق تطبيق القانون
3. إجراءات طلب المعلومة
4. الاستثناءات والرفض
5. الطعون
6. العقوبات والضمانات
7. الترويج لحق الوصول الى المعلومة

## معايير تقييم قوانين الوصول إلى المعلومة

الوزن	المعيار
6	الحق في الوصول إلى المعلومة
30	مجال تطبيق القانون
30	إجراءات طلب المعلومة
30	الاستثناءات والرفض
30	الطعون
8	العقوبات والضمانات
16	إجراءات الدعاية
150	المجموع

# معييار الحق في الوصول إلى المعلومة

الوزن/150	المؤشر	رقم المؤشر	المعييار
2	الاطار التشريعي : حق دستوري أم لا	1	الحق في الوصول إلى المعلومة
2	إعطاء الحق في الوصول الى كافة المعلومات التي تمتلكها المؤسسات العمومية بخلاف بعض الاستثناءات،	2	
2	القانون يعدد ايجابيات النفاذ إلى المعلومة ويذكر بالمبادئ	3	

# معيار الحق في الوصول إلى المعلومة

المصدر : <https://www.rti-rating.org>

الوزن/ 150	المؤشر	رقم المؤشر	
2	كل شخص له الحق في القيام بطلب معلومة	4	نطاق تطبيق القانون
4	الحق ينطبق على كل المعلومات العمومية بغض النظر عن من أنتجها	5	
2	الحق في طلب معلومة أو وثيقة محددة	6	
8	الحق ينطبق على كافة الهياكل وكبار الموظفين	7	
4	القانون ينطبق على الجهة المشرعة	8	
4	القانون ينطبق على المؤسسات العدلية	9	
2	القانون ينطبق على المؤسسات العمومية	10	

# معيار الحق في الوصول إلى المعلومة

المصدر : <https://www.rti-rating.org>

الوزن/ 150	المؤشر	رقم المؤشر	
2	الحق ينطبق على الهيئات المستقلة و الهيئات الدستورية	11	
4	الحق ينطبق على المؤسسات الخاصة التي تقوم بخدمة عمومية أو التي تتحصل على المال العام	12	
2	بدون تعليل طلب النفاذ	13	إجراءات طلب المعلومة
2	طالب المعلومة ليس مطالباً بأن يدلي بهويته و عنوانه	14	
2	إجراءات سهلة لطلب المعلومة مع امكانية استعمال البريد الالكتروني لتقديم الطلب	15	
2	مساعدة طالب المعلومة و اعلامه بالنقائص في مطلبه	16	
2	مساعدة طالب المعلومة ذي الاحتياجات الخصوصية	17	

# معييار الحق في الوصول إلى المعلومة

المصدر : <https://www.rti-rating.org>

الوزن/ 150	المؤشر	رقم المؤشر	
2	تسليم وصل تسلّم لطالب المعلومة	18	
2	اعلام طالب المعلومة في صورة عدم امتلاك المعلومة واحالته على المصالح التي تمتلكها	19	
2	الامتثال للطريقة والشكل المطلوبان لتسلم المعلومة	20	
2	الاستجابة لطلب المعلومة في أسرع الأوقات	21	
2	تحديد آجال قصوى للإجابة	22	
2	تحديد مدة تمديد آجال الاجابة مع تعليل أسباب التأجيل	23	
2	طلب المعلومة مجاناً بدون مقابل	24	

# معيار الحق في الوصول إلى المعلومة

المصدر : <https://www.rti-rating.org>

الوزن/ 150	المؤشر	رقم المؤشر	
2	تحديد رسوم نسخ المعلومة مع اعفاء 20 صفحة الاولى	25	
2	إعفاء ضعاف الحال من الرسوم	26	
2	إعادة الاستعمال بدون قيود الا في حالات الملكية الفكرية	27	
4	علوية أحكام الوصول الى المعلومة علي أحكام قوانين أخرى تقيد الحصول على المعلومة	28	
10	الاستثناءات تتماشى والمواصفات العالمية	29	الاستثناءات
4	الاستثناءات خاضعة لتقدير الضرر من النفاذ	30	والرفض
4	تقديم المصلحة العامة على كافة الاستثناءات	31	
2	إعطاء المعلومة عند زوال أسباب الرفض	32	



# معيار الحق في الوصول إلى المعلومة

المصدر : <https://www.rti-rating.org>

الوزن/ 150	المؤشر	رقم المؤشر	
2	اجراءات للتشاور مع أطراف ثالثة صاحبة المعلومة	33	
2	حجب الجزء المعني بالاستثناء وإعطاء البقية	34	
2	إعلام طالب المعلومة بأسباب الرفض	35	
2	التشكي لدى رئيس الهيكل عند الرفض مع آجال محددة	36	الطعون
2	امكانية الطعن في قرار الرفض لدى هيئة مستقلة مكلفة	37	
2	أعضاء الهيئة المستقلة لهم حصانة من الطرد	38	
2	ميزانية الهيئة المستقلة تحدد وتراقب من البرلمان	39	
2	الأعضاء بدون انتماء سياسي ومن ذوي الخبرة المهنية	40	

# معيار الحق في الوصول إلى المعلومة

المصدر : <https://www.rti-rating.org>

الوزن/ 150	المؤشر	رقم المؤشر	
2	الهيئة لها سلطة الاطلاع على الوثائق المصنفة سرية	41	
2	قرارات الهيئة المستقلة ملزمة	42	
2	للهيئة المستقلة اصدار أحكام بإعادة تصنيف المعلومة	43	
2	طالب المعلومة يمكنه استئناف قرار الهيئة لدى العدالة	44	
2	الطعن لدى الهيئة المستقلة مجاني	45	
4	الطعن لدى الهيئة المستقلة يشمل جوانب متعددة	46	
2	إجراءات واضحة لتقديم الطعون مع آجال محددة	47	
2	قرارات الهيئة المستقلة تكون مدعومة	48	

# معيار الحق في الوصول إلى المعلومة

المصدر : <https://www.rti-rating.org>

الوزن/ 150	المؤشر	رقم المؤشر	
2	الهيئة المستقلة يمكنها أن تصدر أحكاماً بإصلاحات هيكلية على الهياكل العمومية	49	
2	عقوبات ضد من يعطل الوصول إلى المعلومة أو من يتلفها	50	العقوبات والضمانات
2	عقوبات ضد الهياكل التي تكرر تعمد رفض النفاذ	51	
2	أعضاء الهيئة المستقلة لهم حصانة عدلية عن قراراتهم عن حسن نية	52	
2	أحكام لحماية من ينشر معلومة خطأ عن حسن نية	53	

# معيار الحق في الوصول إلى المعلومة

المصدر : <https://www.rti-rating.org>

الوزن/ 150	المؤشر	رقم المؤشر	
2	تعيين مكلفين بالنفاد للمعلومة بالهيكل العمومية	54	الترويج لحق الوصول الى المعلومة
2	تكليف هيئة مركزية للترويج لحق النفاذ للمعلومة	55	
2	التثقيف والتكوين ونشر الأدلة حول النفاذ الى المعلومة	56	
2	أحكام تخص تنظيم الأرشيف	57	
2	الهيكل العمومية تعد وتنشر قوائمات في الوثائق	58	
2	توفير التدريب للأعوان العموميين في المجال	59	
2	الهيكل العمومية تعد تقارير سنوية حول وضع النفاذ الى المعلومة فيها مع احصائيات	60	
2	اعداد تقرير سنوي يرفع للمجلس التشريعي	61	

## البلدان العربية التي شرّعت لحق الوصول الى المعلومة

البلدان	مدرج بالدستور	مدرج في قانون	سنة اصدار القانون
الأردن	نعم	نعم	2007
تونس	نعم	نعم	2011
اليمن	لا	نعم	2012
السودان	لا	نعم	2015
لبنان	لا	نعم	2017
المغرب	نعم	نعم	2018

## الحق في إعادة استعمال البيانات

- إعادة استعمال البيانات يمكن من استغلال البيانات المنشورة لتطوير خدمات ذات قيمة مضافة
- الهدف الأول من فتح البيانات هو إعادة الاستعمال
- ضرورة إدراج أحكام تخص الحق في إعادة استعمال البيانات المفتوحة ضمن قانون النفاذ إلى المعلومة أو في قانون منفصل
- إدراج أحكام تخص ضرورة نشر رخصة لإعادة الاستعمال حتى يتم ضمان حقوق الأطراف التي تنشر البيانات أو التي تعيد استعمال هذه البيانات.

## رخصة البيانات المفتوحة Open data License

- إنّ الوصول إلى المعلومات أو البيانات وتحميلها لا يعطي الحق مباشرة في إعادة استعمالها حيث أن إعادة استعمال المحتويات والبيانات يتطلب ترخيصا من صاحبها حتى وإن قام بإتاحتها ونشرها.
- البيانات المنشورة بدون رخصة يمكن فقط الاطلاع عليها ولا يمكن تقاسمها أو إعادة استعمالها.
- البيانات لا تصبح قانونيا مفتوحة ومتاحة لإعادة الاستعمال إلا عندما تكون مصحوبة برخصة.

## رخصة البيانات المفتوحة Open data License

- إدراج إلزامية ترخيص البيانات ضمن الاطار التشريعي لإعادة استعمال البيانات
- تمثل الرخصة ثاني أهم مكونة في البيانات المفتوحة : بيانات مفتوحة بشكل قانوني
- تحدد رخص البيانات المفتوحة الجوانب القانونية ذات العلاقة بإعادة استعمال البيانات:
  - حقوق النفاذ،
  - حقوق الاستعمال،
  - حقوق التقاسم وحقوق إعادة توزيع



## رخصة البيانات المفتوحة Open data License

- تغطي رخص البيانات المفتوحة فقط جوانب إعادة الاستعمال وليس الجوانب ذات العلاقة بالنشر كحماية البيانات الشخصية أو حقوق التأليف وغيرها.
- يمكن لرخصة إعادة استعمال البيانات المفتوحة تقييد الجوانب التالية:
  - إعادة نشر البيانات وإضافة قيمة لها،
  - نشر مقاطع من البيانات،
  - تطوير مشتقات من البيانات،
  - تحقيق أرباح من خلال استعمال البيانات،
  - إعادة نشر البيانات بمقابل.

# رخصة البيانات المفتوحة Open data License

• القيود التي يمكن إدراجها بالرخصة :

○ الإسناد : الإشارة إلى المنتج والتاريخ (attribution)

○ إستعمال نفس الرخصة (share alike)

○ إستعمال غير تجاري

○ لقواعد البيانات فقط (database only)

○ إستعمال لغير المشتقات (no derivatives)

## رخصة البيانات المفتوحة Open data License

- تتيح الرخصة من نوع مجال عمومي Public Domain البيانات المفتوحة دون أية قيود على إعادة الاستعمال.
- تضع الرخصة المفتوحة open license قيودا محدودة جدا على استعمالات البيانات موضوع الترخيص، إذ تجيز فقط صنفين من القيود :
  - الإسناد «attribution»: الإشارة إلى المنتج والتاريخ
  - استعمال نفس الرخصة (share alike)
- يمكن في إطار وضع سياسات البيانات الحكومية المفتوحة تطوير رخصة أو أكثر للبيانات الحكومية المفتوحة يتم اعتمادها من الجهات الحكومية.

## رخصة البيانات المفتوحة Open data License

- ويمكن إدراج وجوبية اعتماد رخص البيانات المفتوحة التي يتم تطويرها وطنيا ضمن النصوص الترتيبية للبيانات المفتوحة من تعليمات وأوامر حكومية.
- ويحبذ أي تكون هذه الرخص مبسطة وسهلة الفهم، مفتوحة إلى أقصى مستوى، ضيقة العدد، ومطابقة لمواصفات الرخص في العالم.
- أصدرت مؤسستي Creative Commons (CC) و Open Data Commons (ODC) رخصا مفتوحة للاستعمال. وقد قامت عديد الدول والمنظمات باعتماد هذه الرخص عند نشر بياناتها.

# رخصة البيانات المفتوحة

لا مشتقات No Derivative	فقط لمجموعات البيانات Database Only	غير تجاري Non commercial	نفس الرخصة Share alike	إسناد Attribution	مجال عمومي Public Domain	الرخصة
					*	Public Domain
					*	CC-0
	*				*	ODC-PDDL
				*		CC-BY
	*			*		ODC-BY
			*	*		CC-BY-SA
	*		*	*		ODC-ODbI
		*		*		CC BY-NC
*				*		CC BY-ND
		*	*	*		CC BY-NC-SA
*		*		*		CC BY-NC-ND

## إطار ترتيبي يخص البيانات المفتوحة

- تشمل الجوانب الترتيبية للبيانات المفتوحة منهجية نشر البيانات وجرد البيانات العمومية، حوكمة برنامج البيانات الحكومية المفتوحة، إدارة البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة والترابط البيئي مع بقية البوابات للبيانات المفتوحة، وصف البيانات metadata ومكونات الوصف، جودة البيانات وشكل البيانات، التقييم والمتابعة للبرنامج، مجانية البيانات والرسوم الموظفة عليها ، الرخص المتاحة، البيانات الشخصية...
- يمكن أن يكون في شكل قانون يدرج فيه حق إعادة الاستعمال (مثل كوريا الجنوبية، الامارات العربية المتحدة)
- أو في شكل أمر حكومي أو رئاسي (تعليمات) وينشر في المجلة الرسمية (مثل المكسيك و البرازيل...)

# مقارنة لمحتوى نصوص البيانات المفتوحة

المصدر: sbc4d.com

المكونات	البلد
بوابة البيانات المفتوحة	المملكة المتحدة، كينيا، الهند، تنزانيا، أثيوبيا
الرخص المتاحة	المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الدنمارك، الفلبين، كينيا، أثيوبيا
اعتماد سلم 5 نجوم	المملكة المتحدة، الفلبين، قطر
المجانية	الولايات المتحدة، الدنمارك، كينيا، أثيوبيا
إتاحة الرسوم	المملكة المتحدة (محدود) ، قطر، فرنسا (محدود)
نظام الحوكمة	المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أستراليا، الهند، رواندا، تنزانيا، أثيوبيا
حماية البيانات الشخصية	المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان، أستراليا، فرنسا
أولويات النشر	المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الفلبين، الهند، الدنمارك، اليابان، أستراليا،
خطة المتابعة والتقييم	المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أثيوبيا
آلية التشاركية	المملكة المتحدة (فوروم)، الولايات المتحدة، رواندا، قطر(فوروم)، أثيوبيا (عام)
مفتوح مباشرة (by default)	المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أثيوبيا، رواندا، افريقيا الجنوبية، تنزانيا،
استثناءات	المملكة المتحدة(قانون النفاذ)، الولايات المتحدة(ضد المنافسة)، تنزانيا(قطاعات)،

# حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة

---

- تعتبر حماية المعطيات الشخصية من أهم الاستثناءات في مجال الحق في الوصول الى المعلومة والبيانات المفتوحة وأوكدها. ويعتبر الوصول إليها محظورا في هذا المجال،
- تتعرض البيانات الشخصية للسرقة وللاستعمال الغير مرخص له مما قد يضر بالحياة الشخصية للأفراد.
- ارتفع خطر تداول البيانات الشخصية اثر التطور السريع للتكنولوجيات الحديثة والاقبال على استعمال شبكات التواصل الاجتماعي وخدمات الهاتف الجوال وتطبيقات الأنترنت،



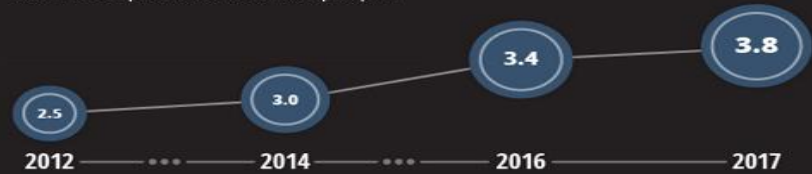
# حجم استعمال التطبيقات وتوليد البيانات



## DATA NEVER SLEEPS 6.0

How much data is generated *every minute*?

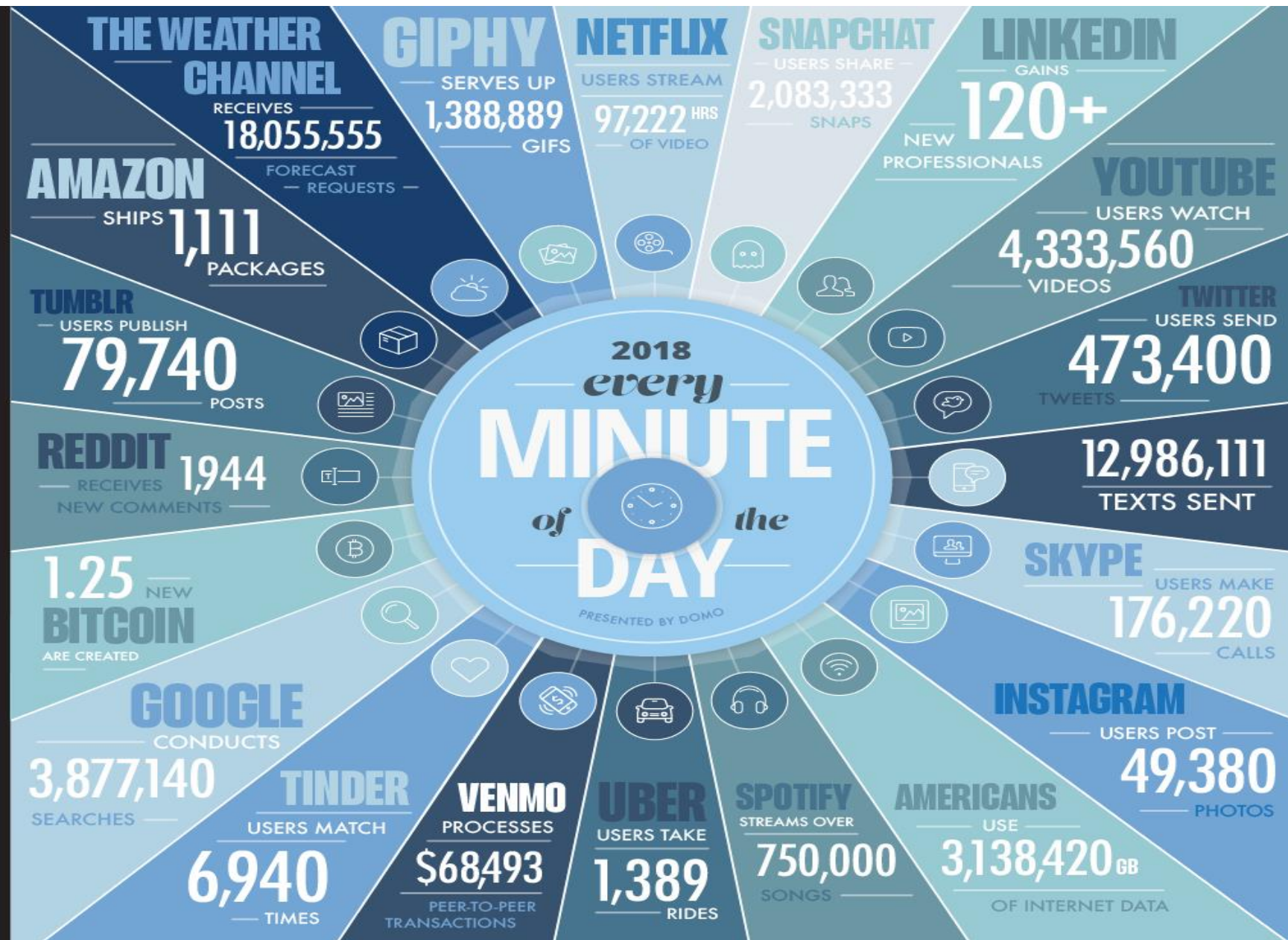
The world's internet population is growing significantly year-over-year. In 2017, internet usage reached 47% of the world's population and now represents 3.8 billion people.



GLOBAL INTERNET POPULATION GROWTH 2012-2017 (IN BILLIONS)



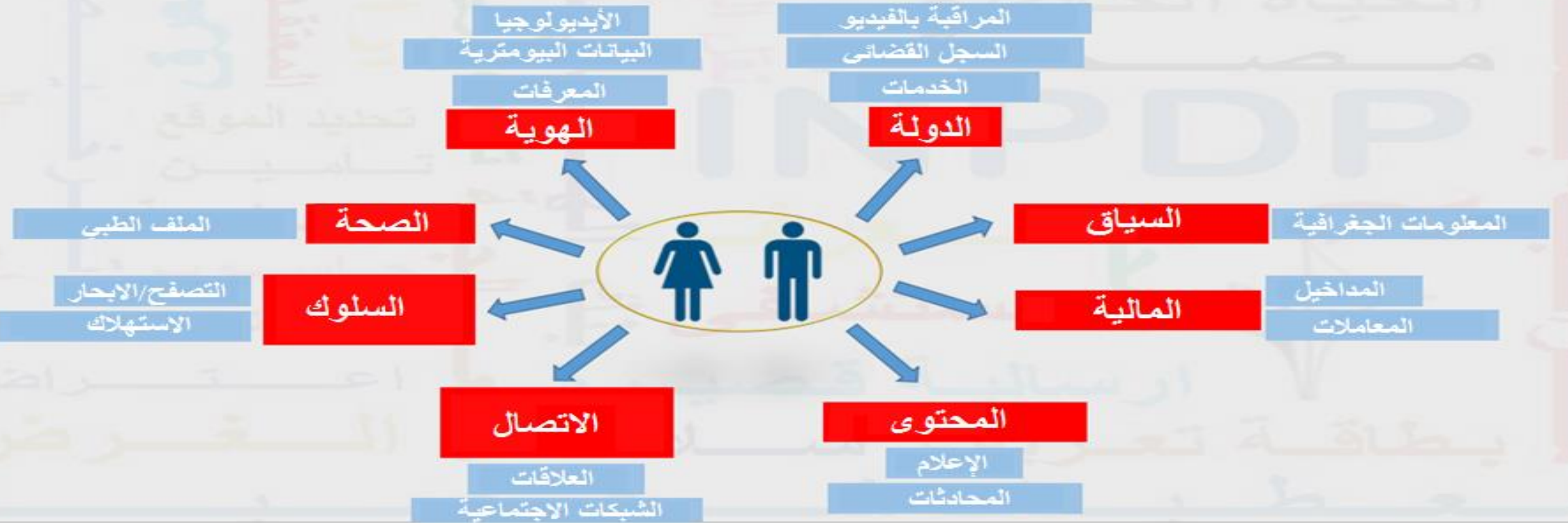
SOURCES: STATISTA, LINKEDIN, INTERNET LIVE STATS, EXPANDED RAMBLINGS, SLASH FILM, RIAA, BUSINESS OF APPS, INTERNATIONAL TELECOMMUNICATIONS UNION, INTERNATIONAL DATA CORPORATION



# تعريف المعطيات الشخصية

- يعرف التشريع العام لحماية البيانات GDPR الذي أصدره الاتحاد الأوروبي، البيانات الشخصية بأنها :  
كل المعطيات مهما كان مصدرها أو شكلها والتي تجعل شخصا طبيعيا قابلا للتعرف عليه. ويعتبر قابلا للتعريف أي شخص طبيعي يمكن التعرف عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال عنصر محدد للهوية مثل اللقب أو رقم التعريف، أو معطيات محددة للمكان ، أو معرف على الانترنت أو أي عناصر أخرى خاصة بالشخص ومتعلقة بسماته الجسمانية أو الفيسيولوجية، أو الجينية، أو النفسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية أو الاجتماعية.
- المعطيات الشخصية هي المعلومات التي تسمح بصفة مباشرة أو غير مباشرة من التعرف على شخص طبيعي، أو تجعله قابلا للتعرف عليه.

# المعطيات الشخصية



## قوانين حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة

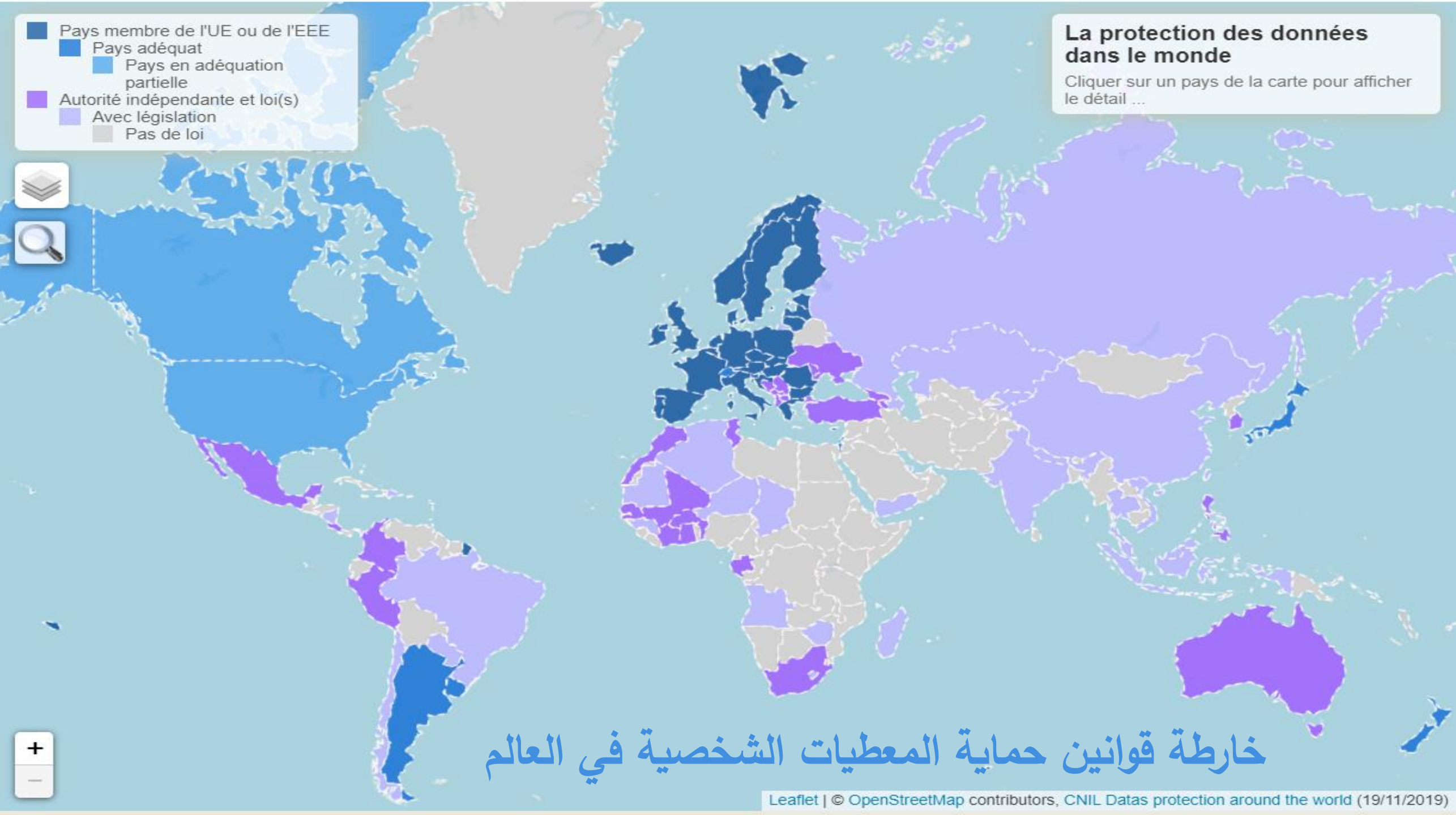
- تجمع الجهات الحكومية كميات هامة من البيانات التي تخص مواطنيها والتي يمكن أن تعرض أصحابها للخطر في صورة نشرها. فهي تجمع وتستهمل وأحيانا تتقاسم البيانات الشخصية، وبالتالي يجب أن تتحمل مسؤولية حماية هذه البيانات من الضياع والسرقة والاطلاع عليها.
- تسعى قوانين حماية المعطيات الشخصية لفرض الرقابة على استعمال أو نقل المعطيات التي تخص الحياة الخاصة للأشخاص من خلال منح الأشخاص الحق في التحكم في بياناتهم الشخصية، وفرض قواعد لاستعمال هذه البيانات من طرف المؤسسات والحكومات، وانشاء هيئات تنظيمية لمراقبة تطبيق القوانين.
- تختلف التشريعات التي تخص حماية المعطيات الشخصية من دولة إلى أخرى حيث أن عديد الدول لا تزال بدون قوانين في المجال (130 دولة لها قوانين).



- Pays membre de l'UE ou de l'EEE
- Pays adéquat
- Pays en adéquation partielle
- Autorité indépendante et loi(s)
- Avec législation
- Pas de loi

## La protection des données dans le monde

Cliquer sur un pays de la carte pour afficher le détail ...



## خارطة قوانين حماية المعطيات الشخصية في العالم

# مبادئ حماية المعطيات الشخصية

1. تحديد الجمع : وضع حدود لجمع المعطيات الشخصية مع التحصيل عليها بطرق قانونية ونزيهة.
2. نوعية البيانات : هنالك صلة بين البيانات وهدف الاستعمال، وتكون البيانات صحيحة وتامة ومحينة.
3. الهدف : يجب استعمالها فقط للهدف التي جمعت لأجله وليس لأهداف أخرى
4. تقييد الاستعمال : عدم إستعمالها لأهداف أخرى دون موافقة المعنيين أو موافقة هيئة قانونية
5. الموافقة : لا يتم الافصاح عن البيانات إلا بموافقة الأشخاص المعنية بها
6. تأمين الخزن : البيانات المجمعة تحفظ بصفة مؤمنة بعيدة عن أي اعتداءات

## مبادئ حماية المعطيات الشخصية

7. الشفافية : في كل ما يخص التطوير، الاستعمالات والسياسات لبيانات الشخصية، مع توفر معلومات حول البيانات المجمعة و هدف الاستعمال ومن يتصرف فيها.
8. المشاركة : لأصحاب البيانات حق النفاذ لبياناتهم، وحق الاطلاع عليها، وحق الالتماس للوصول إليها، والحق في حذفها واصلاحها واتمامها وتعديلها،
9. المسائلة : توفير آليات لأصحاب البيانات قصد تتبع من يجمع بياناتهم في صورة عدم احترامهم لهذه التوصيات

# تصنيف البيانات

---

- تحتاج الدول لتركيز منظومة وطنية لتصنيف البيانات العمومية تسمح ب:
  - وضع إطار لإستغلال البيانات وإعادة إستعمالها،
  - تنظيم وحماية مخزونها المعلوماتي،
  - خلق إطار لحوكمة البيانات الحكومية،
  - التناغم مع القوانين والتشريعات والتناسق مع أنظمة التصرف في البيانات .



# تصنيف البيانات

- تحتاج أنظمة تصنيف البيانات العمومية إلى تحديد مستويات التصنيف بحسب انعكاس الإفصاح عنها، الأحكام الضرورية للتصرف في البيانات السرية، وإطار لحوكمة تصنيف البيانات العمومية
- إثر المصادقة على نموذج تصنيف البيانات، يصبح من السهل تحديد البيانات التي يمكن فتحها والقيام بجرد للبيانات المفتوحة.
- يتعين أن تكون إحدى أصناف نموذج تصنيف البيانات "مفتوحة تماماً للعموم". وتنشر البيانات المدرجة في هذا الصنف مباشرة في شكل مفتوح.

# تصنيف البيانات

---

- ليس من الضروري أن يكون تصنيف البيانات مدرجا في قانون بل يمكن أن يكون في شكل أمر أو تعليمات من الحكومة. كما يمكن إدراجه في أحد القوانين ذات العلاقة على غرار قانون السلامة المعلوماتية أو قانون البيانات المفتوحة.

# تصنيف البيانات

## نموذج لتصنيف البيانات

مقيدة	سرية	داخلية	عمومية (مفتوحة)
بيانات في غاية الحساسية لها تأثير على أمن المؤسسات	بيانات حساسة يمكن أن تؤثر على سلامة العمليات	بيانات داخلية غير موجهة للعموم	البيانات التي يمكن نشرها مجانا للعموم

## قوانين تنظم فتح البيانات

- قوانين الأرشيف
- قوانين الاحصاء
- قوانين حماية الملكية الفكرية
- قوانين سرية الوثائق

## قوانين الأرشيف

- تنظم تشريعات الأرشيف الوصول إلى المعلومة التي بحوزتها حيث أن مؤسسات الأرشيف هي مسؤولة على تنظيم والمحافظة على الوثائق والمعلومات العمومية بهدف إتاحتها لاحقا للعموم.
- كما تسعى هذه المؤسسات إلى حماية الوثائق التي بحوزتها والتي تحتوي على معطيات شخصية، أو وثائق محمية بملكية فكرية، ومعطيات أمنية، من النفاذ إليها.
- كما تتيح هذه المؤسسات كافة الوثائق التي بحوزتها إثر مرور آجال تحددها القوانين وذلك حسب نوعية المعلومات والوثائق.
- إمكانية عدم تناغم قوانين الأرشيف مع قوانين الوصول إلى المعلومة والبيانات المفتوحة فيما يخص النفاذ إلى المعلومة التي تمت أرشفتها.

## قوانين الاحصاء

- تتلائم تشريعات الاحصاء مع مبادئ الحكومة المفتوحة على غرار الشفافية والمشاركة والمسائلة.
- تمّ في سنة 1994 اعتماد 10 مبادئ للإحصائيات الرسمية من طرف لجنة الاحصاء للأمم المتحدة وتمّ التصويت على هذه المبادئ في الجلسة العامة للأمم المتحدة في 29 جانفي 2014.
- تعتمد الدول على هذه المبادئ في سنّ النصوص القانونية لمنظومة الاحصاء كما تحرص الوكالات المعنية على الامتثال لهذه المبادئ.
- ويلاحظ أنّ هذه المبادئ في جلها تسعى لتحقيق الشفافية ونشر المعلومة وكسب ثقة المواطن من خلال الحفاظ على بياناته الشخصية.

# المبادئ للإحصاءات الرسمية

1. يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات.
2. حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوالات الإحصائية، وفقا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.
3. تيسيرا للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية وفقا للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها.

## المبادئ للإحصاءات الرسمية

4. للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.
5. يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين.
6. يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصرا في الأغراض الإحصائية..



## المبادئ للإحصاءات الرسمية

7. تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.
8. التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان، أمر ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي.
9. قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.
10. التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

## قوانين حماية الملكية الفكرية

- تعتبر الملكية الفكرية أحد استثناءات الوصول إلى المعلومات والبيانات حيث أن القوانين تستثني الوصول إلى المعلومات المحمية بملكية فكرية وتشتت حجبها عند الإفصاح عن وثائق أو بيانات تحتوي على مثل هذه البيانات.
- ويمكن الوصول إلى البيانات المحمية بملكية فكرية إلا عند انقضاء مدة حماية حقوق المؤلف
- تعتبر رخص البيانات المفتوحة نوعاً من تراخيص الملكية الفكرية حيث توضح الحقوق التي يحتفظ بها المؤلف والحقوق التي يتنازل عنها للآخرين في إعادة استخدام وإعادة نشر وإضافة وتعديل البيانات المنشورة.

شكرا على حسن المتابعة